

المروض والحيوان دون العتار والمثلي فان تغير السوق لا  
يبيتها وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيها باختلاف الاسواق  
لان غالب ما يبرده العتار القليلة فلا يطلب فيه كثرة ثم ولا  
قلته وبان الاصل في ذوات الامثال القضا بالمثل والقيمة  
كالنوع فلا يبدل اليها مع امكان الاصل فتقوله بتغير الخ  
متعلق بغات ولا يحتاج الي تقديره على مر وبطول زمان  
حيوان **ش** يعني ان مجرد الطول يبد المشتري من غير ضمنية نقل  
ولا تغير في بدن او سوق غيت للحيوان لان الطول مقلته  
التغير وان لم يظهر واذا فأت مع المظنة نعم التمتع او في  
والحيوان يعمل الادوي وقوله **ص** وفيها شهر وشهورات  
واختار انه خلاف وقال بل في شهادة **ش** بيان لطول الزمان  
الذي حكم بانه خوف اي والطول الذي هو مظنة للتغير ظهر  
كما في كتاب التدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران  
والثلاثة بعوت الا ان يعلم التغير واذا اختار النجس ان ما في الكتابين  
خلاف حقيقي بقوله والثاني احسن الا ان يكون المبيع صغيرا  
فان المدة البسيطة يتغير فيها ويتقل وقال المازري ليس  
بين الموضيع خلاف حقيقي وانما هو اختلاف لفظي وشهادة  
اي شهادة اي حضور اي ان ما كان يحكم على حيوان بحسب  
شاهدة ومعاينه منه فرة راي ان بعض الحيوانات يفتنه  
الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومره راي ان بعض الحيوانات  
لا يفتنه الشهر والشهران اي والثلاثة لعدم ذلك فيه  
فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو الحضور لقوله  
تباي عالم الغيب والشهادة **ص** وتقبل عرض ومثلي لبلد بكلمة  
**ش**

س يعني ان تغل المروض كالحيوانات والياب والمثلي كتم  
من حوضغ الي اخرين اذا كان بكلمة من كوا او خوف طريق  
او كس فيرد قيمة المروض ومثل المثلي في محاسنها واخره بكلمة  
من الحيوان الذي يتقل بنفسه فان تغل لا يفتن الا بخوف طريق  
ولا يتغير بل يلد بل لو تغل من حوضغ الي حوضغ بيلد واحد  
فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلمة والمراد ما شانه الكلمة لو  
تقلد بعينه ه وروا به مثلا **ص** والوطي **ش** اي ومن المغوت  
وطي المشتري المبيع بكر او تيار ربيعة او وخشا المتعلق القلب  
بالامة الموطوة ولا تستلزم الوطي المضافة المتازمة لطول  
الزمان المغوت في الحيوان ولحكم ان الغيبة عليها ليست فوتيا  
وهو كذالك عند بن القاسم في الوحش ولا استبرأ فيها ان ادعي  
عدم الوطي سوا صدقه البابع او كذبه واما الويفة فان ادعي  
عدم الوطي وصدقه فلا تغوت ايضا ولكن تستبرأ وان كذبه  
فانها تغوت وان قال وطيتها صدق في الرابطة والوحش  
وان لم يذكر شيئا فهو على عدم الوطي فمع اي فلا تستبرأ الوحش  
ولا تغوت واما الوايبة فلا تغوت ولكن تستبرأ لما علمنا انه  
اذا غاب وادعي عدم الوطي وصدقه المبيع فانها لا تغوت  
ويجب استبرأها فاولي الم يذكر شيئا وتوجيه الشرع بغير  
ان الميت هو وطي البالغ الذي يوجب الاستبرأ في المظنة  
واما غيره فلا الا ان تكون بكر او يتفقها لانه من تغير الذات  
**ص** وتغير ذات غير مثلي **ش** اي كعتار ربه هاب عينه واندرسه  
والدور يهدسها ويناسها والارض بفسسها وقلع الفرس لها  
واما المثلي فلا يفتنه ذلك لقيام مثله مقامه ومن تغير الذات